



أغاني المسلسلات بوابة لنجاح العمل الفني أو فشله

17ص



التيدين في نسخته السلفية يخلخل كيان الأسر العربية

13ص



تلقيح المواطنين أولا وصفة كويتية للتمييز ضد الوافدين

3ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/04/05

22 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12021

Monday 05/04/2021

43rd Year, Issue 12021

العرب

الرئيس التونسي يتصدى لإرساء محكمة دستورية تستهدف نفوذه

معلن مع حزب قلب تونس (38 مقعدا) وائتلاف الكرامة (21 نائبا).

وقال حاتم المليكى النائب المستقل بالبرلمان "رفض الرئيس كان منتظرا خصوصا بعد لقائه مع خبراء في القانون الدستوري ويعنى بالضرورة احترام الأجل الدستورية في تركيز المحكمة". واعتبر المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "الحل الوحيد بالنسبة إلى الرئيس يتمثل في إجراء تعديل دستوري، والرسالة السياسية التي أرسلها هي أنه ليس بالإمكان خرق الدستور وأن المسألة لا تتم في إطار صفقة عبر عزله واستعمال المحكمة الدستورية من أطراف برلمانية". وبخصوص تخوف الرئيس من تغول بعض الأحزاب السياسية (حركة النهضة خصوصا) عبر السيطرة على مفاصل المحكمة قال المليكى "هناك تصريحات من أحزاب الائتلاف الحاكم مفادها أنه سيقع عزل الرئيس من خلال المحكمة، وإذا كان تركيز المحكمة على هذا الأساس فهذا سيسم من مصداقية عملها". وأضاف "في تقديري الحل يجب أن يكون بالحسبان لأن المعركة أصبحت جانبية، الحزب السياسي للحكومة يريد منع تغول الرئيس وانفرادها بتأويل النص الدستوري".



طارق الكحلوي
إرساء المحكمة
الدستورية الآن بمثابة
عزل للرئيس

واستطرد "أعتقد أنه لا مناص من إجراء تعديلات دستورية لضمان مسار سياسي يسمح بتركيز المحكمة والتخفيف من حدة الصدام القائم". والمحكمة الدستورية هيئة قضائية وقّع إقرارها بموجب دستور 2014، وتضم 12 عضوا، 4 ينتخبهم البرلمان، و4 ينتخبهم المجلس الأعلى للقضاء (مؤسسة دستورية مستقلة)، و4 يعيّنهم رئيس الجمهورية. وتراقب المحكمة مشاريع تعديل الدستور والمعاهدات ومشاريع القوانين والقوانين والنظام الداخلي للبرلمان، وتبت في استمرار حالات الطوارئ والنزاعات المتعلقة بها، ويمكن للمحكمة النظر في لائحة برلمانية لسحب الثقة من رئيس الجمهورية وإقرار فراغ منصبه، والنظر في النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

خالد هديوي

تونس - تجمع أوساط سياسية تونسية على أن رفض الرئيس التونسي قيس سعيد لقانون المحكمة الدستورية المعدل تصد لإرساء محكمة تهدد نفوذه وربما يصل الأمر إلى حد عزله من منصبه. وتحول إرساء المحكمة الدستورية في تونس إلى عنوان معركة جديدة بين الرئيس قيس سعيد ورئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة الإسلامية (الحزب الحاكم) راشد الغنوشي، في آخر فصل من فصول الصراع على الصلاحيات الذي اندلع بين الطرفين منذ الأشهر الأولى لتولي سعيد رئاسة البلاد. ويرر الرئيس التونسي رفض القانون بدوافع دستورية، إلا أن شخصيات سياسية رجحت أن يكون الرفض مدفوعا بأسباب سياسية.

وقال الناشط والمحلل السياسي طارق الكحلوي "من الواضح أن الرفض ليس نابعا من تأويل دستوري، بل هناك سياق سياسي باعتبار أن قانون المحكمة الدستورية جاء في إطار مغالبة بين الرئيس والبرلمان". وأضاف الكحلوي في تصريح لـ"العرب" "سياق المغالبة يتمثل في أن إرساء المحكمة الدستورية الآن هو بمثابة عزل للرئيس سياسيا وياتي في إطار استهدافه، هي مغامرة ومخاطرة، لأن سياق التوازنات الحالية لا يضمن لأي طرف السيطرة على المحكمة الدستورية". ولم يستبعد إمكانية تقدم الرئيس بمشروع تنقيح للقانون بتصوره الخاص، لكن من الصعب أن يحصل على موافقة البرلمان الذي يهيمن عليه حركة النهضة. ولجأ البرلمان في الخامس والعشرين من مارس الماضي إلى إدخال تعديلات على قانون المحكمة، بعد فشله خلال ثمانية مناسبات في استكمال انتخاب أعضائها، حيث انتخب عضوا واحدا من أصل أربعة، جراء خلافات سياسية. لكن هذه التعديلات التي اقترحتها حركة النهضة وتقضي إلى تخفيض عدد الأصوات اللازمة دستوريا لترميم أعضاء المحكمة من 145 صوتا، أي ثلثي نواب البرلمان، إلى 109 أصوات اعتبرها البعض محاولة من النهضة لتشكيل محكمة على مقاسها ما يتيح لها في ما بعد استخدامها ضد خصومها وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية. وتمثل حركة النهضة الأغلبية داخل البرلمان (52 مقعدا) وتحالف بشكل غير

غموض يلف الأزمة الأردنية متعددة الجوانب

• اتهام أردني لجهة خارجية تدعم الأمير حمزة
• عشيرة المجالي تلمح للتحرك والرد على استهداف أبنائها



قطيعة أعمق

مستشفى السلط الشهر الماضي بعد وفاة سبعة مصابين بكورونا كانوا يعالجون في المستشفى بسبب نقص في الأكسجين. أما على الصعيد الإقليمي فتقول المصادر العربية إن الأردن يعاني من مشكلة كبيرة تعود إلى فقدان الدور الذي كان يلعبه في الماضي، خصوصا في ضوء ما حل بالعراق الذي كان يزوده بكميات كبيرة من النفط بأسعار رخيصة. وأضافت أن الأردن لم يعد كما كانت عليه الحال في الماضي حاجة خليجية بعد الانفتاح الخليجي على إسرائيل. كذلك، هناك تجاهل إسرائيلي لمصالح الأردن على الرغم من وجود اتفاق سلام بين البلدين. ويعود هذا التجاهل في جانب منه إلى علاقة شخصية سيئة بين عبدالله الثاني وبنيامين نتنياهو.

القصر الملكي عن التصدي المباشر للأزمات.

وسمّت ثلاثة مراكز كانت في الماضي بمثابة درع للمؤسسة الملكية هي رئاسة الديوان الملكي ورئاسة الوزراء ومديرية المخابرات، وكانت تشغل هذه المواقع شخصيات بارزة على تعاط يومي مع الشارع الأردني وهمومه، خصوصا العشائر الشرق أردنية.

وذكرت هذه المصادر أن خيار الملك عبدالله الثاني ذي الشخصية العسكرية فضل إلغاء الأدوار السياسية لرئيس الديوان ورئيس الوزراء ومدير المخابرات ووضع في هذه المواقع موظفين عاديين لا يناقشونه في أي قرار يتخذ. وأشارت إلى أن ذلك اضطره إلى الذهاب بنفسه مع ولي العهد إلى

بالاعتقالات واعتبرت أن ما حدث "يوم أسود" في تاريخ الأردن. وذكر بيان العشيرة التي تعد واحدة من أهم العشائر المنتفذة في الأردن "تم الاعتداء على كرامة وحرية بعض خيرة رجالاتنا من أبناء العشيرة الذين خدموا الوطن بكل تفان وإخلاص وفي أحلك ظروفه حيث تم اعتقال الشيخ سمير عبدالوهاب المجالي (...) وتمت مدهامة منزل الشيخ سليمان ريفان المجالي (...) وذلك بغرض اعتقال ابننا ياسر سليمان المجالي بصفته مديرا لمكتب سمو الأمير حمزة".

وطالب البيان بإطلاق سراح المعتقلين والمخ إلى تحرك للرد بان "يتم الإعلان عن الترتيبات المزمع إجراؤها لاحقا وبالتنسّق مع كافة أفراد العائلة وأبناء محافظة الكرك وعشائر المعتقلين وأبناء الوطن الأحرار". وسجل الأمير حمزة بعد وضعه تحت الإقامة الجبرية شريط فيديو أرسله محاميه إلى محطة "بي.بي.سي" البريطانية انتقد فيه بشدة وبشكل غير مسبق الحكم "الفاقد" في بلده والإجراءات القمعية.

وقال مراقبون عرب إن الإعلان عن "المؤامرة" والإجراءات المصاحبة لها عمقا الأزمة متعددة الجوانب والأبعاد التي تمر بها المملكة الهاشمية. واعتبرت مصادر سياسية عربية أن الغموض يلف الأحداث التي يشهدها الأردن حاليا، خصوصا أن ليس هناك ما يثبت وجود أي علاقة من أي نوع بين الأمير حمزة من جهة وباسم عوض الله، وهو من أصول فلسطينية، من جهة أخرى.

ووفرت وسائل التواصل الاجتماعي أجواء زادت من شعبية الأمير حمزة الذي تم تحييده الآن، والذي كان يدلي بين الحين والآخر بآراء سياسية ينقد فيها الوضع السائد.

وأوضحت المصادر العربية أن للأزمة الأردنية أبعادا داخلية وإقليمية في الوقت ذاته؛ فإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي استغنى الملك عبدالله الثاني، الذي حصر همه في كيفية دفع ولي العهد الأمير الحسين إلى الواجهة، عن مراكز القوى التي كانت تؤدي في الماضي دورا يغني

عنه زاد المؤتمر الصحافي الذي عقده نائب رئيس الوزراء الأردني أيمن الصفدي من غموض الأسباب التي دعت السلطات الأردنية إلى التحرك وتحييد ما اعتبرته خطرا كبيرا على الأمن الوطني متمثلا في شخص ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين ومجموعة مهمة من الشخصيات الأردنية، منها عضو في الأسرة المالكة ورئيس سابق للديوان، وأسماء مهمة أخرى تجنب البيان الرسمي ذكرها لكن قبيلة أردنية أساسية أوردت أنها كانت المستهدفة الأولى في التحرك.

وقال الصفدي في بيان صحافي قراه أمام الصحافيين إن المؤامرة، التي أركانها الأمير حمزة والشريف حسين بن زيد ورئيس الديوان الملكي السابق ومدير مكتب الملك باسم عوض الله، مدعومة خارجيا وإن عوض الله كان بصدد مغادرة البلاد قبل اعتقاله وإن الجهة الخارجية المذكورة عرضت إرسال طائرة خاصة لنقل أسرة الأمير حمزة خارج البلاد.

وكان أول بيان بهذا الصدد صدر مساء السبت عن رئيس الأركان الأردني يوسف الحنيطي عن لقائه بالأمير حمزة مما أعطى دلالات قوية على أن المجموعة كانت بصدد تنفيذ تحرك عبر أدوات في القوات المسلحة الأردنية المعروفة بولائها المطلق لمؤسسة العرش.

واعتبرت مصادر عربية أن الغموض يلف الأحداث التي يشهدها الأردن حاليا، خصوصا أن ليس هناك ما يثبت وجود أي علاقة من أي نوع بين الأمير حمزة من جهة وباسم عوض الله، وهو من أصول فلسطينية، من جهة أخرى.

وأوضحت المصادر العربية أن للأزمة الأردنية أبعادا داخلية وإقليمية في الوقت ذاته؛ فإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي استغنى الملك عبدالله الثاني، الذي حصر همه في كيفية دفع ولي العهد الأمير الحسين إلى الواجهة، عن مراكز القوى التي كانت تؤدي في الماضي دورا يغني

تحذيرات من كبار قادة البحرية السابقين من عبث أردوغان باتفاقات المضائق

ويخشى على نطاق واسع أن يتعرض أولئك الأدميرالات إلى ما تعرّض له زملاؤهم من ملاحقة واتهامات كيدية بالخيانة تهديدا لحكامات سبق وأن طالت عشرات الآلاف من الجنود والضباط الأتراك الذين تخص بهم السجن حاليا.

واستدعى الكتاب المفتوح ردا شديد للهجة من كبار المسؤولين الأتراك، كما فتحت النيابة العامة في أنقرة تحقيقا بشأنه. وأصدرت وزارة الدفاع التركية بيانا أكدت فيه أنه لا يمكن استخدام الجيش كوسيلة لتحقيق الغايات الشخصية لأولئك الذين ليست لديهم أي مهمة أو مسؤولية. واعتبر المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم قان أن الكتاب المفتوح "يذكر بزمن الانقلابات".

الحديثة في عام 1923، وقالوا إن المضائق التركية كانت "من بين أهم المرات المائية في العالم". وأضافوا أن الاتفاقية سمحت لتركيا بالبقاء على الحياة خلال الحرب العالمية الثانية، وتضمنت السلام في البحر الأسود بشكل عام.

وقالوا "إن أهم درس يمكن استخلاصه من هذه المؤامرات هو أن القوات المسلحة التركية يجب أن تتمسك بدقة بالقيم الأساسية للتغيير والمربط بالدمستور"، في إشارة إلى المادة التي تعزف تركيا كدولة علمانية وديمقراطية في ظل سيادة القانون. ويعد هذا البيان أحدث تطور جدي في موقف القوات المسلحة من مساعي أردوغان لزعة التزامات تركيا الدولية والإقليمية والتلاعب بها كيفما شاء بعدما أوجد لنفسه غطاء دستوريا في

نقاش حول اتفاقية مونترلو يثير الملق، واصفين إياها بأنها تشكل أفضل حماية لمصالح تركيا، في تحد مباشر لأردوغان لم يعهده خلال السنوات الماضية من قبل ضباط الجيش منذ محاولة الانقلاب عام 2016.

وجاء في الكتاب المفتوح "تؤيد الإجماع عن أي خطاب أو تحرك يمكن أن يضع اتفاقية مونترلو موضع جدل". ووصف الأدميرالات الاتفاقية بأنها "أكبر انتصار دبلوماسي منفرد أكمل معاهدة لوزان للسلام"، التي حددت معظم حدود تركيا

ويعد هذا البيان أحدث تطور جدي في موقف القوات المسلحة من مساعي أردوغان لزعة التزامات تركيا الدولية والإقليمية والتلاعب بها كيفما شاء بعدما أوجد لنفسه غطاء دستوريا في

بأنها "مشاريع جنونية" لإحداث تحول على صعيد البنى التحتية من مطارات وجسور وطرق وأنفاق خلال عهده المستمر منذ 18 عاما. ومن شأن القناة الجديدة أن تتيح عبور السفن بين البحر المتوسط والبحر الأسود من دون المرور بمضائق خاضعة لبنود اتفاقية مونترلو. وتشكك أحزاب معارضة وسياسيون أتراك بمن فيهم رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، من حزب الشعب الجمهوري المعارض، بجديوى مشروع القناة لأسباب مالية وبيئية.

وقال المحلل في صندوق مارشال الألماني أوزغور أولنوهيسارجيكي "إذا خضعت القناة الجديدة لاتفاقية مونترلو لا يمكن لتركيا طلب رسوم من السفن التجارية العابرة لها". واعتبر 103 أدميرالات متقاعدين أن فتح

وخرج أكثر من مئة من ضباط القوات البحرية المتقاعدين عن صمتهم محذرين أردوغان من خرق مشروع قناة إسطنبول لاتفاقية مونترلو الموقعة عام 1936 لعبور البوسفور والتي ترعى استخدام القنوات البحرية التابعة لدول غير وتضمن اتفاقية مونترلو حرية عبور السفن المدنية مضيق البوسفور والدردنيل في السلم والحرب. كما تنظم عبور السفن البحرية التابعة لدول غير مطلة على البحر الأسود.

ويعد شق قناة إسطنبول أحد أبرز مشاريع الرئيس التركي التي يصنفها

بأنها "مشاريع جنونية" لإحداث تحول على صعيد البنى التحتية من مطارات وجسور وطرق وأنفاق خلال عهده المستمر منذ 18 عاما. ومن شأن القناة الجديدة أن تتيح عبور السفن بين البحر المتوسط والبحر الأسود من دون المرور بمضائق خاضعة لبنود اتفاقية مونترلو.

وتشكك أحزاب معارضة وسياسيون أتراك بمن فيهم رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، من حزب الشعب الجمهوري المعارض، بجديوى مشروع القناة لأسباب مالية وبيئية. وقال المحلل في صندوق مارشال الألماني أوزغور أولنوهيسارجيكي "إذا خضعت القناة الجديدة لاتفاقية مونترلو لا يمكن لتركيا طلب رسوم من السفن التجارية العابرة لها". واعتبر 103 أدميرالات متقاعدين أن فتح



إبراهيم قان
مزال جزء من الجيش
التركي قادرا على معارضة
سياسات أردوغان